الانوار

الجمعة ١٢ أيلول ٢٠٠٨

محليات لبنان

خلال الاجتماع الدوري للجنة تحديث القوانين
الوزير نجّار يكشف عن لائحة سورية بأسماء ١١٥ معتقلاً
لم يكونوا جميعاً مدرجين في اللوائح اللبنانية

كشف وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار أن اللجنة القضائية اللبنانية المكلفة متابعة قضية المعتقلين في السجون السورية تسلمت من اللجنة القضائية السورية لائحة بأسماء الموقوفين أو المحكومين اللبنانيين الموجودين في السجون السورية، وتتضمن هذه اللائحة ١١٥ إسما لأشخاص لم يكونوا جميعا مدرجين في اللوائح اللبنانية.

وأوضح الوزير نجار أن هذه اللائحة تنقسم إلى قسمين: قسم لمحكومين أو يتم التحقيق معهم بجرائم عادية في السجون المدنية، وقسم آخر لموجودين في السجون الأمنية السورية وهم محكومون في قضايا إرهابية أو قضايا تتناول السلامة العامة في سوريا. وآثر وزير العدل إرجاء الإعلان عن الأسماء التي تتضمنها اللائحة السورية في انتظار إجراء اللازم في شأنها مع السلطات اللبنانية المختصة.

وقد تحدث الوزير نجار في الإجتماع الدوري الشهري للجنة تحديث القوانين، في حضور وزير الداخلية المحامي زياد بارود، ونقيب محامي بيروت رمزي جريج، ونقيب محامي الشمال عبد الرزاق دبليز، والمدير العام لوزارة العدل القاضي عمر الناطور، والمحامية العامة التمييزية القاضية جويس تابت، وحشد من رجال القانون والقضاة المتقاعدين والمحامين ورجال الإختصاص البارزين والاساتذة الجامعيين.

ودعا وزير العدل أعضاء لجنة تحديث القوانين إلى التفكير بالآلية القانونية الواجب إعتمادها من أجل استكمال البحث في الملف مع السلطات السورية وتوسيع لجان المتابعة، مشيرا إلى وجوب مسك ملف لكل شخص يقول ذووه إنه موقوف أو محكوم أو مخطوف.

كما عرض الوزير نجار تفاصيل جدول الأعمال الذي ستدرسه لجنة تحديث القوانين وتقدم الإقتراحات والتوصيات بشأنه، مشيرا إلى أن ورشة تحديث التشريعات اللبنانية تحتاج إلى مساندة رجال الإختصاص والتزامهم.

ومن أبرز البنود على جدول أعمال اللجنة، دراسة تقرير لفت وزير العدل إلى أهميته القصوى كونه صادرا عن الأمين العام للأمم المتحدة في شهر آب الماضي، يوصي فيه بإلزام إسرائيل بالتعويض عن التلوث الذي أصاب الشواطىء اللبنانية نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦، ويورد التقرير أن الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة هذا التلوث تقدر بحوالى مليار دولار أميركي. وبموجب ذلك، دعا وزير العدل لجنة تحديث القوانين إلى دراسة ما هو ممكن إقراره على الصعيد القانوني لملاحقة هذه التعويضات والحصول عليها.

استبدال الإعدام

كذلك، طرح الوزير نجار درس عدد من مشاريع القوانين بدءا من إستبدال عقوبة الإعدام بالمؤبد غير القابل للتخفيض، إلى مشروع قانون تمديد آلية استكمال المجلس الدستوري، ليتمكن هذا المجلس المعني بالطعون الإنتخابية بصورة خاصة من القيام بدوره خصوصا أن المهمة الأساسية للحكومة الحالية هي التمهيد للانتخابات النيابية المرتقبة. وكذلك وافق وزير الداخلية على وجوب التسريع في انجاز آلية الطعون. ودعا وزير العدل إلى البحث في القانون الصادر في ١٧ أيلول ٢٠٠٠ الذي يتضمن آلية تمكن السلطات القضائية اللبنانية من تخفيض مدة العقوبة عندما يكون السجين قد نفذ نصف العقوبة. وقال انه عند صدور التشكيلات القضائية، يمكن أن نعين قضاة متفرغين ونوجد الآلية التي تسهم إلى حد ما في الإفراج عن جزء يسير من قضية السجون التي يصح أن نطلق عليها صفة فاجعة السجون في لبنان.

وتناول وزير العدل أهمية وضع مشاريع قوانين تهدف إلى تحديث البنى التحتية لقصور العدل وأعمال الأقلام والترتيب والحفظ للملفات بالأقلام وفقا للمقاييس والمعايير المطلوبة، مشيرا إلى أنه بدأ من خلال تكليف أحد المتعاقدين، القيام بجردة كاملة لكل مشاريع القوانين المطروحة في لبنان، إما في مجلس النواب أو وزارة الإقتصاد أو مصرف لبنان أو وزارة العدل ونقابة المحامين وأمكنة أخرى.

جريمة بيصور
من ناحية اخرى، قال وزير العدل، في حديث الى إذاعة صوت لبنان، ردا على سؤال حول ما حصل من تفجير في بلدة بيصور ذهب ضحيته صالح العريضي ، واذا كان هناك من تدابير لمحاصرة هذا المسلسل، أقدم التعازي الصادقة لأهل الشهيد وللحزب الديموقراطي اللبناني ولكل ذوي المتضررين من هذه الحادثة المفجعة فعلا، وأضم صوتي الى كل الأصوات التي شجبت هذه الجريمة وقالت انها محاولة للايقاع ربما بين حلفاء جدد وبقصد يمكن النيل من السلام الأهلي في الجبل.
أضاف: من جهة أخرى، أقول بوضوح ان الجو العام في البلاد لا يشير الى إننا في معرض تأزيم الوضع الأمني ككل، بالعكس هناك نوع من الإسترخاء ومجالات واسعة للمصالحة وللحوار في لبنان، ولذلك على الرغم من الأسف والشجب اللازمين في مثل هذه الحالة والخطورة التي تمثلها، نقول اننا ننتظر التحقيق، حيث علمت انه مساء أمس توجه النائب العام التمييزي والقضاة المعنيين في هذا الموضوع، وهذا ما يدفعنا للانتظار ٢٤ ساعة قبل أن نقول الكلمة في هذه الفاجعة.
واذا كان لديه معطيات في موضوع التحقيق بعدما تحدثت المعلومات ان العبوة المستخدمة مشابهة لجرائم تفجير أخرى، لفت الى ان هذا ما سمعه بالفعل ولكن لم يصدر أي شيء رسمي لتأكيده او الإعلان عنه للرأي العام.
تحصين الداخل
وحول ما هو مطلوب لتحصين الداخل اللبناني لعدم تكرار مثل هذه الجرائم وهل من قدرة داخلية محلية لقطع الطريق على مثل هذه الجرائم، أشار الى ان الدولة يتوجب ان يكون لديها أجهزة أمنية ومناخ سياسي ووسائل تقنية، وبالنتيجة قوى الأمن والمخابرات وكل المجالات التي تتيح الفرصة لقيام الدولة ومؤسساتها، من المفترض ان نشجعها جميعا، ومن المفترض إيجاد التمويل لكل هذه المساعي ، فلا يمكننا القيام بمساع أمنية وترتيبات عملية من دون ميزانية فعلية في هذا المجال، ولكن بانتظار كل ذلك ليس مفترضا ان نبقى مكتوفي الأيدي. لذلك نرى المسؤولين يحثون اللبنانيين على التراضي والتسامح والمصالحة وإيجاد مناخات أمنية متيحة للسلم الأهلي. في أي حال عند توفر المعلومات سنضعها بيد الرأي العام اللبناني.
وهل هذا الموضوع سيعيد الى الواجهة موضوع أجهزة المراقبة والرصد التي سبق وكانت مسار جدل، إعتبر ان هذا الكلام الذي أشير اليه مرهون كله بسياسة امنية عامة وميدانية وبقرار سياسي وبإجماع وطني، وهذا كله مطروح، وآمل الا تكون هذه الفاجعة مدخلا للنيل من السلم الأهلي، وأنا شخصيا لا أعتقد اننا خرجنا من الجو العام الذي هو جو المصالحة وانفراجات امنية واسعة، وسنرى ما سيظهره التحقيق لنبني على الشيء مقتضاه.